الأمم المتحدة S/PV.5027

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٢٧**

الخميس، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يانييث - بارنويفو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيدة آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد أندريا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلييز
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) (S/2004/703)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-47594 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقرير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) (S/2004/703)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان برونك، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون السودان ورئيس عملية دعم السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، الوثيقة S/2004/703. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق التالية: الوثيقتان S/2004/671 و S/2004/701، اللتان تتضمنان نصي الرسالتين المؤرختين ١٩ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، على التوالي، من السودان؛ والوثيقة S/2004/674، التي تتضمن نص الرسالة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد جان برونك، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون السودان ورئيس عملية دعم السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): كما ذكرتم للتو، السيد الرئيس، أتحنا لأعضاء مجلس الأمن نسخا من تقرير الأمين العام عملا بالفقرات ٦ و ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، (S/2004/703). ولذلك السبب، سأكتفي بالإدلاء ببيان شفوي موجز بدلا من تقديم سرد كامل. وأود أن أبرز ١٠ نقاط مهمة استنادا إلى التقرير.

نقطتي الأولى تتعلق بالعملية. فبعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، أعلنت حكومة السودان، في اجتماع مع الأمم المتحدة والشركاء، أنها ستفي بالمتطلبات التي يتضمنها ذلك القرار. وأوضحنا أن القرار يجب أن لا يفسر على أنه هجوم على السودان وزعمائه وإنما، على العكس من ذلك، كوسيلة لحماية المواطنين السودانيين الذين يعانون من الفظائع. كما أوضحنا رغبتنا بمساعدة السلطات في السودان على الوفاء بمتطلبات القرار.

وفي إطار عمل آلية التنفيذ المشتركة، دخلت الأمم المتحدة والشركاء – بضمنهم سفراء عدة دول ممثلة في الخرطوم – في مناقشات مكثفة مع حكومة السودان وشاركوا في عدد من بعثات التقييم. وفي كل تلك المناقشات، استهدفت الأمم المتحدة والشركاء تحقيق توافق في الآراء فيما بينهم، لتفادي سوء التفسير وللحفاظ على الضغط السياسي.

وعبر تلك الآلية تمكّنا من الإبقاء على الضغط الممارس على الحكومة وعرضنا عليها المساعدة في الوفاء بالمتطلب الأولي: إظهار تقدم ملموس لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه في غضون ٣٠ يوما، وإظهار التقدم، في الأشهر التالية لذلك، نحو تحقيق الأمن الكامل في دارفور. وقد أسفر هذا عن نهج على مراحل: أولا، قيام الحكومة بصياغة سياسات مفصلة لتحقيق ذلك الهدف؛ ثانيا، كفالة أن تلك السياسات ستنفذ بالفعل من جانب جميع السلطات، بضمنها تلك الموجودة في دارفور نفسها؛ ثالثا، ضمان الأثر الفعلي على الأرض: أي تحسين الوضع الأمني بقدر كبير بالنسبة للسكان، وخاصة للأشخاص المشردين.

نقطتي الثانية تتعلق بالتقدم الذي أحرزته حكومة السودان في الوفاء بمتطلبات القرار. إذ تمكنت من تحسين الوضع الأمني في مناطق معينة يتركز فيها الأشخاص المشردون داخليا؛ ووقف كل العمليات العسكرية الهجومية في تلك المناطق، بما فيها أية أعمال هجومية ضد الجماعات المتمردة، وممارسة ضبط النفس وتفادي أعمال الانتقام، وإعادة نشر القوات المسلحة على نحو لا يجعلها في احتكاك مباشر مع الأشخاص المشردين داخليا أو مع مدنيين آخرين – الآن، في منتصف آب/أغسطس أبلغتني لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي بأنه لا يوجد أي دليل على قيام طائرات الحكومة بشن هجمات منذ التوقيع على البلاغ المشترك؛ ونشر شرطة إضافيين؛ والبدء بنزع أسلحة جزء كبير من قوات الدفاع الشعبي؛ وإزالة كل القيود المفروضة على وصول الغوث الإنساني؛ والإعلان عن سياسة للعودة الطوعية فقط؛ والامتناع عن ممارسة حق سيادي في تقرير ما إذا كانت عودة الأشخاص المشردين داخليا طوعية وسليمة ومنح ذلك الحق لهيئة دولية مسؤولة؛ وقبول عملية رصد دولية لحقوق الإنسان وإنشاء آليات وطنية للتحقيق في الإساءة إلى حقوق الإنسان؛ تعبئة الزعماء المحليين والتقليديين لمعالجة الصراع في دارفور وسن تشريعات لتعزيز تولي السكان المحليين إدارة مناطقهم؛ وأخيرا وليس الأقل أهمية، الدخول في مفاوضات مع حركات التمرد دون شروط مسبقة.

غني عن القول إنه ستوجد دائما، فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لهذه الخطوات، تأخيرات ونكسات. غير أن الأمم المتحدة والشركاء وجدوا دائما أن بالإمكان مناقشة وحسم المسائل ذات الصلة مع الحكومة. وبصفتي ممثلا خاصا للأمين العام، أثنيتُ على الحكومة على التقدم المحرز في فترة الثلاثين يوما الأولية هذه، وهي فترة قصيرة.

أنتقل إلى النقطة الثالثة. بالنسبة لمجالين أساسيين — وأشدد على كلمة ”أساسيين“ — لم تف الحكومة بالتزاماتها. أولا، لم تفلح في وقف الهجمات من قبل المليشيات على المدنيين ولا في نزع سلاح المليشيات. إن نزع سلاح جزء من قوات الدفاع الشعبية كان خطوة حميدة، لكنه لا يعادل نزع سلاح كل المليشيات التي تتمتع الحكومة بالتأثير عليها، بما في ذلك الجنجويد. ثانيا، لم تتخذ خطوات محددة ملموسة لكفالة تقديم قادة المليشيات أو منفذي تلك الهجمات إلى العدالة ولا حتى تسميتهم، مما سمح لانتهاكات حقوق الإنسان بأن تستمر في جو من الإفلات من العقاب. ولئن كان بعض فرادى المنتهكين قد ألقي القبض عليهم، فإنه لم يجر حتى الآن وضع استراتيجية منهجية فعالة لإنهاء الإفلات من العقاب وتقديم قادة الجنجويد والمرتبطين بهم إلى العدالة.

نقطتي الرابعة تتعلق بالعواقب. كل هذا يعني أن حالة انعدام الأمن، بالرغم من التقدم الذي نوهت به، ما زالت سائدة. فما زال عدد الناس الفارين من ديارهم وقراهم يرتفع. وبعد قولي هذا أرى من المهم الإشارة إلى أن المناطق التي اختارتها الحكومة لتصبح مناطق آمنة مأمونة قد شهدت

تحسنا. فالأمن في تلك المناطق أحسن مما كان عليه قبل شهر أو شهرين. والأمن أحسن فيها مما هو في خارجها. ومن نافلة القول إن المناطق التي يجب أن تصبح آمنة مأمونة يجب توسيعها بصورة جذرية لتعم منطقة دارفور كلها تحت سيطرة الحكومة. وذلك الفهم كان منذ البداية الفهم الذي شاطرته الأمم المتحدة والشركاء والحكومة نفسها. وكان مفهوما أيضا أن أي تحسن في المناطق الأولية يجب ألا يستتبعه تدهور في الأحوال في أي مكان آخر. فلا يجوز المقايضة بين الظروف الأمنية بين مكان وآخر. على العكس، يجب أن تعتبر التدابير المتخذة في المناطق الأولية نموذجا يحتذى بالنسبة لدارفور برمتها.

أنتقل إلى نقطتي الخامسة وأقول إن أحد الشواغل الكبيرة يتمثل في أن الأشخاص المشردين داخليا فقدوا الثقة بالسلطات. تلك الريبة المنتشرة بين المشردين تنبع من تصورهم بأن الحكومة تقف وراء الرعب ووراء المصائب التي صدموا بها. وسواء كان ذلك القول صادقا أم لا، فإن فقدان الثقة حقيقة قائمة. وغني عن القول إن بناء الثقة المبددة هذه من جديد لا تستطيع الحكومة وحدها أن تقوم به. إن ما هو مطلوب هو زيادة الإغاثة والإحجام عن ممارسة الضغط المباشر وغير المباشر على المشردين حتى يعودوا، وتحسين إدارة المخيمات، وبذل جهود الوساطة لإنهاء الصراع، والتشجيع على المصالحة وإبداء الحكمة لنزع فتيل الحالة القابلة للتفجر.

النقطة السادسة تتصل مباشرة بالنقطة السابقة. إن الحكومة تتحمل المسؤولية عن حماية شعبها ضد الهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان. وهذه هي الرسالة الجوهرية للقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)؛ وهي الرسالة التي دأبنا على التوكيد عليها في كل المناقشات: إن أي حكومة، بما في ذلك حكومة السودان، يقع على عاتقها واجب بذل كل ما في وسعها لحماية مواطنيها. ويتعين على الحكومة أن تكفل ألا تقع هجمات على المدنيين، سواء كان المهاجمون يخضعون لتأثيرها أم لا. وتلك الرسالة يمكن أن تعقبها رسالة أخرى: إن كانت الحكومة، عاجزة عن توفير الحماية التامة لمواطنيها بنفسها فإننا نحثها على أن تلتمس وتطلب وتقبل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

النقطة السابعة هي أن تلك المساعدة يمكن أن تتخذ أشكالا شتى. وسيكون الحد الأدنى من المساعدة هو زيادة القدرات بشكل كبير على رصد الأمن وزيادة فعاليته إلى الحد الأقصى. وسيعني ذلك، أولا، توسيع ولاية الرصد من أجل تغطية تنفيذ جميع الاتفاقات، لا الاتفاقات الموقعة بين الحكومة والمتمردين فحسب – وقف إطلاق النار – وإنما أيضا الاتفاقات الموقعة بين الحكومة والأمم المتحدة وشركائها. ثانيا، بعد توسيع الولاية، سيعني ذلك أن يفسّر مفهوم نشاط الرصد تفسيرا أوسع. ولا بد أن يكون الرصد أكثر من التحقيق بشأن الحوادث التي حصلت. فالرصد التفاعلي سيساعد على منع وقوع تلك الحوادث بوجوده على الأرض لمدة ٢٤ ساعة في اليوم حيثما قد تحصل تلك الحوادث، بما في ذلك المخيمات، وبعمله كوسيط بغية المساعدة على منع تصعيد الصراع وانعدام الأمن. وسيكون العنصر الثالث لمجموعة الحد الأدنى من تلك المساعدة المزيد من موظفي الرصد – الأعين والأيدي والأقدام والعجلات والطائرات والكفاءات – لرصد الحالة على أرض الواقع.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، يوفِّر وجود بعثة موسعة للاتحاد الأفريقي في دارفور طريقا لبلوغ تلك الغاية مستقلا عن الأطراف وواسع الانتشار ومحايدا وفعالا ومسنودا بشكل يمكن التعويل بالسوقيات والموارد التي يقدمها المجتمع الدولي.

وتتعلق النقطة الثامنة بالمفاوضات. لا يمكن إنهاء المعاناة في دارفور دون التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى

تحقيق سلام مستدام. والبحث عن تسوية سلمية جار الآن في أبوجا، نيجيريا. وينبغي أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع. وأرحب بحقيقة أن الأطراف تمكنت من الاتفاق على جدول أعمال يشمل كل الشواغل الطارئة والشواغل الطويلة الأجل: وهي المسائل الإنسانية والأمنية والسياسية فضلا عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية مثل سبل الاستفادة المتساوية من الموارد الأرضية والمائية والطبيعية والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في أسباب معيشة آمنة.

وأحث الأطراف على البقاء على طاولة المفاوضات، حتى وإن كانت تشعر بالإحباط أو بالاستفزاز. كما أناشد الأطراف أن تواصل جهودها وأن تضاعفها، وأن تلتمس المساعدة من ميسري ووسطاء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأي تسوية سياسية يتم التوصل إليها ينبغي أن تمكن اللاجئين والأشخاص المشردين من العودة. كما أن من مصلحة الأطراف أن تحظى المسائل الأمنية بمكان بارز في جدول الأعمال. ولئن كانت المحادثات مستمرة، فإنه يتعين على كلا الطرفين أن يمارسا الحد الأقصى من ضبط النفس على أرض الواقع وأن يحترما بشكل تام اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية. وذلك ينطبق بقدر متساو على حكومة السودان وعلى حركتي التمرد. وينبغي أن يمارس الضغط الدولي على الجميع بالتساوي.

والنقطة التاسعة تتعلق أيضا بالمفاوضات. لا يمكن أن ينظر إلى الأزمة في دارفور بمعزل عن البحث عن تسوية شاملة في السودان. ويقتضي التوصل إلى تسوية شاملة تحقيق السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. ويعني ذلك أنه ينبغي أن تستأنف عاجلا محادثات السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيفاشا وأن تكلل باختتام ناجح. ويقتضي الاختتام المستدام للمحادثات بشأن دارفور التوصل إلى تسوية بين الخرطوم ورمبيك، وليس العكس. وعلى الأقل ينبغي أن تجري تلك المحادثات بشكل متزامن.

ويحظى السودان بتاريخ من المحادثات المحبطة والوعود التي لم يوف بها. ومن شأن استكمال محادثات نيفاشا أن يثبت أنه مفيد للتفاوض وأن في وسع مفاوضات السلام أن تحرز نتائج في الواقع. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعمل نتائج المحادثات في نيفاشا بوصفها نموذجا للمحادثات بشأن دارفور. و بذلك أعني تحقيق اللامركزية، ومنح قدر منصف من الحكم الذاتي للمناطق وتقاسم السلطة والمساواة وتعايش مختلف القبائل والسكان في إطار دولة واحدة. وبوسع التغييرات الدستورية الناجمة عن نيفاشا أن تغرس الثقة بين المتمردين في هذه العملية وأن توفر إطارا سياسيا مجديا للحكومة أيضا. وأخيرا وليس آخرا، فإن تحقيق السلام بين الشمال والجنوب من شأنه، وفقا للبرتوكولات التي تم الاتفاق عليها حتى الآن، أن يفضي إلى نظام حكومي في الخرطوم يتألف أيضا من ممثلين من الجنوب. ومن شأن ذلك أيضا أن يعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف على طاولة المفاوضات بشأن دارفور.

وبالتالي فإن أي جهد يبذل لجعل الاختتام الناجح لعملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مشروطا بإنهاء الأزمة في دارفور سيؤدي إلى نتائج عكسية، مع عواقب يمكنها أن تزيد من زعزعة الاستقرار في البلد والمنطقة وأن تطيل في نهاية المطاف أمد الأزمة في دارفور ذاتها.

وصلت الآن إلى النقطة الأخيرة. ما زالت الحالة الإنسانية في دارفور قاتمة. وهناك فجوات رئيسية في توفير الأغذية والمياه والتصحاح. وما زال العديد من الأشخاص المشردين لا يمكن الوصول إليهم. ولا توجد حالات لاندلاع الأوبئة ، ولكن معدلات سوء التغذية والوفيات تظل مرتفعة،

مرتفعة أكثر من اللازم. وبعض التحسن يمكن تمييزه بسبب الجهود الدؤوبة التي يبذلها العديد من الأشخاص، معظمهم من الشباب اليافعين، الذين أتوا من العديد من البلدان المختلفة بغية تقديم الإغاثة لضحايا هذه الأزمة الناجمة عن الأنشطة البشرية. وقد أنجزت الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، وما زالت تنجز، عملا هائلا.

ومع ذلك، فنحن بحاجة إلى المزيد من المساعدة – المزيد من الموارد والأشخاص. والالتزامات المالية التي قطعت حتى الآن لا تفي بالاحتياجات العاجلة لعام ٢٠٠٤. ونحن بحاجة على الأقل إلى مبلغ ٢٥٠ مليون دولار إضافي حتى نهاية هذا العام. والتقديرات الأصلية لما اعتُبر ضروريا لم تغط أبدا بمبلغ واف من المساعدة المالية. وعلاوة على ذلك، ثبت أن تلك التقديرات كانت متواضعة أكثر من اللازم، إذ أن عدد اللاجئين والأشخاص المشردين أكبر مما كان متوقعا. وكل ذلك بالإضافة إلى الموارد المالية المطلوبة لبناء قدرات الرصد الأكثر قوة التي أشرت إليها.

ومنذ حوالي شهرين حظيت الوكالات الإنسانية بالمزيد من إمكانية الوصول إلى دارفور. وخلافا للاختناقات السوقية، لا يوجد شيء يعوق القيام بعملية وافية للإغاثة. وينبغي أن تغتنم تلك الفرصة. ويتعين على الأقل أن تضاعف الموارد. وهناك الكثير من الكلام عن دارفور في خارج السودان – وهذا هو الصواب، لأن البؤس كبير. وتقوم بعثات عديدة بزيارة دارفور. وهذا هو الصواب مرة أخرى، لأنه ينبغي مواصلة زيادة الضغط. ولكن، كما قال وزير زائر، ”ضع نقودك وراء لسانك“. والواقع أننا بحاجة إلى الكثير من الاهتمام والكثير من الكلام والكثير من ممارسة الضغط والكثير من الموارد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد برونك على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية الآن استمرارا لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.